مقاربات الإتحاد الأوروبي لإدارة الأزمات الدولية

الأستاذ مسعود شوية
أستاذ بقسم العلوم السياسية
جامعة الحاج لخضر باتنة - الجزائر

مقدمة:

إن بعض الأزمات تفجر مخاطر وتهديدات لا ترتبط فقط بالأمن القومي لدولة أو دولتين, بل بمنطقة إقليمية أو حتى بالنظام الدولي ككل. لذا توجد علاقة تأثير متبادل وترابط قوي بين إدارة الأزمات ومفهوم الأمن بالمعنى الشامل والمتكامل. ومن المؤكد أن الوقت مازال مبكرا لحسم اتجاهات الجدل في شأن إدارة الأزمات في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وأن الأزمات التي تعاقبت في هذه المرحلة في جزء منها امتداد لنمط أزماتي سابق على نشأة المرحلة بمعطياتها.

غير أنه من المؤكد كذلك أننا أمام نوع جديد من الأزمات تفجرت بعد نهاية الحرب الباردة وتغير هيكل القوة في النظام الدولي، وأن تغيير هيكل القوة بذاته سيلقي بظلاله على إدارة الأزمات جديدها وقديمها، وأن هناك عدة أطر يتوقع أن تجري من خلالها إدارة الأزمات الدولية[1]، بحيث ستتأرجح الأمم المتحدة في ذلك بين النمط الإستبعادي والافتعالي ونمط المشاركة المحسوبة، وستتأرجح الولايات المتحدة بدورها بين نسق المصالحة والمواجهة والتعاون مع الخصم ,وستعاني المنظمات الإقليمية حدود القوة ونطاق الفعل[2]. أما الاتحاد الأوروبي والذي ليس بدولة بعد،أكثر منه نظاما سياسيا يتشكل بصورة مستمرة،وهي حالة تستعصى على التحليل التقليدي، وكونها في الوقت نفسه أقل وأكثر من مجموع أجزائها، فهو أقل من أن يوصف بالدولة.

لذا سنحاول من خلال دراسة إدارة الأزمة من منظور السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للإتحاد الأوروبي,التأسيس لفرضية عامة أساسها نظريا إمكانية فحص دور وأداء مجموعة إقليمية من الدول -الاتحاد الأوروبي- في إدارتها للأزمات الدولية بناءا على تفاعل فرضيتين محوريتين هما:

- **الفرضية الأولى**:أن تغير مضامين مفهوم الأمن الإقليمي خصوصا والأمن الدولي بشكل عام، يستلزم إعادة النظر في البنى والأسس النظرية التقليدية لإدارة الأزمات الدولية.

- **الفرضية الثانية**: أن تكييف طبيعة آليات الاتحاد الأوروبي لإدارة الأزمات، يستوجب إعادة النظر في المقاربات النظرية التقليدية وتكييفها عمليا مع منظور السياسات الخارجية للأمن والدفاع المشترك.

ويأتي هذا لإمكانية تفعيل الحوار النظري بين الأدبيات الكلاسيكية من جهة - والتي ركزت عموما على الدولة كفاعل مستقل في إدارة الأزمة - ومجموع الدراسات التحليلية الحديثة للمنظور الأمني وتحول طبيعة وأداء الفواعل الدولية من جهة أخرى، أي محاولة التأسيس لمقاربة نظرية متكاملة لدور الاتحاد الأوروبي في إدارة الأزمات، ولأن ذلك من شأنه أن يسهل علينا أيضا تحليل مشاكل التصور الأوروبي المشترك (European conception) في إدارة الأزمات الدولية.

1 / فحص أهم إفتراضات إدارة الموقف الأزموي:

لم تتطور بحوث إدارة الأزمة كحقل معرفي جديد أو علم مستقل بل نشأت وتطورت ضمن كل العلوم الاجتماعية المختلفة، وثمة اتفاق عام بين الباحثين على النشأة الحديثة لبحوث ودراسات الأزمات، حيث يوضح Bauchant و Douville أن 80 % مما كتب في مجال إدارة الأزمة قد كتب بعد عام 1988، وهذا يوضح ندرة الدراسات والبحوث التي تناولت موضوع إدارة الأزمات على المستوى العالمي.

لكن تزايد الاهتمام ببحوث إدارة الأزمات منذ نهاية الثمانينات من القرن العشرين لا تعني أنه لم تكن هناك بدايات جادة، إذ يتفق أغلب الباحثين على أن بداية بحوث إدارة الأزمات ترتبط بنهاية الحرب العالمية الثانية، بل أن هناك من يرجع بهذه البدايات إلى العشرينات من القرن الماضي، حيث نشأت بحوث الأزمات كموضوع رئيسي ضمن النشأة العلمية والتطور العام للعلاقات الدولية، ويرى مصطفى علوي أن دراسة الأزمات الدولية تمر بمرحلتين تاريخيتين رئيستين هما:

1- المرحلة الأولى: وتمتد زمنيا من نهاية القرن التاسع عشر وحتى نهاية الخمسينات.

2-المرحلة الثانية: وتبدأ مع عقد الستينات وتستمر إلى الوقت الراهن.

وخلال المرحلة الثانية من تطور دراسات الأزمات الدولية بدأت تظهر الدراسات السياسية للأزمات الدولية مستخدمة في ذلك المناهج والأدوات التحليلية العلمية والبحثية

الحديثة التي برزت في إطار علم السياسة، وقد كانت الإسهامات الأولى على يد الأستاذ Charles Mclelland حيث نشر بحثه الشهير عن" الأزمات الدولية الحادة" في المجلة العلمية المعروفة "السياسات العالمية"(World Politics) في العام 1961 [(3)].

وقد كان لأزمة صواريخ كوبا 1962 الأثر في ظهور العديد من مبادئ إدارة الأزمات الدولية الحديثة[(4)]، ويلّخص Hanspeter Neuhold أهمها فيما يلي:

1- تحديد الأهداف: (limitation of objectives).

2- ضبط تموقع القوة المسلحة (Graduel application and localisation of armed (force

3- مبدأ حفظ ماء الوجه لكلا الطرفين (Face-saving on Bothe sides).

4- الحفاظ على الاتصال مع العدو (The Maintenance of communication) withe the adversary.

5- البحث عن قاعدة واسعة للدعم (search for a Broad plat forme of support).

6- الأخذ بعين الاعتبار للنتيجة المسبقة لسلوك الأزمة (Consideration of the precedent effect of crisis behaviour) [(5)].

وهناك عدة محاولات أخرى لوضع أطر منهجية لإدارة الأزمات الدولية انطلاقا من تحديد المبادئ والأهداف، لكن تبقى هذه الإسهامات مرتبطة بدراسات حالة لأزمات خاصة، وتعتبر دراسة Graham.T Allison لأزمة كوبا، المحاولة النظرية الهامة والأولى في تفسير الأزمة الدولية، حيث يشير Allison إلى أن المحللين والمختصين بالقضايا الدولية يفكرون في القضايا المتعلقة بالسياسة العسكرية والخارجية من خلال أنماط فكرية باطنية واسعة، أي التي تحتوى على نتائج قيميّة حسب محتوى فكرهم، فهم يخطئون في تقدير سلوك الحكومات الوطنية في خضم نوع من الفكر التقليدي أو ما يسمى بالنمط الكلاسيكي[(6)]. ويقترح Allison في هذا الصدد نمطين فكريين في إطار قاعدة للتوقعات وأيضا كأساس لشروح مطورة:

- الأول: وهو نمط المرحلة التنظيمية.
- الثاني: وهو نمط حكومي بيروقراطي[(7)].

وحسبه فإن تفسير الأزمة الدولية من منطلق نظرية العلاقات الدولية يبدأ من تحديد مجموعة مراكز اتخاذ القرار[(8)].

وقد وضع Charles F. Hermann **شروطا لتسهيل إدارة الأزمات دون عنف وهي كما يلي[9]:**

1- وجود قنوات الاتصال بين الأطراف المتنازعة.

2- المرور إلى تجربة ميكانيزمات تسوية النزاع.

3- الفهم المتبادل لخطورة النتائج على كلا الطرفين.

4- الإيمان المتبادل بعقلانية الأطراف المتنازعة.

5- قيمة الاعتماد المتبادل للأطراف المتنازعة على قضايا أخرى.

6- تجنب استعمال الأداة العسكرية واستبدالها بالآليات الدبلوماسية.

7- المساواة والتكافؤ في المصادر العسكرية قيد الاستعمال.

8- تجنب استخدام الأسلحة النووية.

وقد تجنب هنا كل من Hermann **و**Allison **تحديد مدى اعتماد منظور القوة في إدارة الأزمة الدولية، أي عدم حصر مجال إدارة الأزمة في نطاق إقرار حلول وبدائل تسندها القوة. غير أن بعض الباحثين يعتقد أن الممارسة الدولية تؤكد على ضرورة استخدام القوة العسكرية لردع الخصم أثناء تصعيد الأزمة، مع تجنب العمليات التي يمكن أن يفسرها الخصم بأنها استعداد لأعمال قتالية[10].**

ومن الحقائق الثابتة في علم العلاقات الدولية أن القوة أداة للدبلوماسية، وبذلك فإن جزءا من إدارة أية أزمة هو بلورة وسائل وسياسات وضغوط أخرى أمنية تجعل الذي يفكر في الاعتداء يتردد. وتبقى حالة استخدام القوة تقود إلى نتائج منها[11]:

1- أن اللجوء للقوة في صراع الإرادات قد يشبّه بحالة الصراع بين إرادتين، الممثل بحالة ليّ الأذرع (Arms Wrestling**)، فقد تحسم الحالة بكسب طرف معين الرهان ضد الآخر.**

2- أن لا يكون المقصود هو اللجوء الفعلي لاستخدام القوة بل أن الغرض الرئيسي منها هو التلويح والضغط بها من أجل خلق حالة معينة أو تغييرها إلى وضع آخر.

3- أن الميل إلى دبلوماسية العنف يؤدي إلى حالة التصعيد، وأن عملية التصعيد قد تقود إلى إيجاد حلول سريعة لتجنب المواجهة بعدما وصلت إلى أقصى حالات التوتر[12].

فالأساليب المباشرة في حل الخلافات، مع الافتراض بعدم وجود قوى ضاغطة تؤثر في توجيه إرادة الأطراف الأخرى نحو موقف معين، يمكن أن تأخذ أشكالا مختلفة منها[13]:

1- الإقناع: ويعبر عنه عادة بعلاقة (فوز- خسارة)

2- التنازل: ويعبر عنه بعلاقة (خسارة- فوز)

3- التسوية: ويعبر عنها بعلاقة (خسارة- خسارة)

4- التفاوض: ويعبر عنه بعلاقة (فوز- فوز)

والسؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح هو: هل يمكن توظيف القوة إلى جانب الدبلوماسية في إدارة الأزمات الدولية؟ أم أن من شأن ذلك تعميق الأزمة والإسراع بإشعال الحرب غير المرغوب فيها؟

هناك حاجة إلى ضرورة المزج في هذا الإطار بين سياسة الترغيب والمساومة والمفاوضات عن طريق تقديم العروض والتنازلات، لحمل الخصم على وقف الإثارة من جانبه، أو لإرغامه على القبول والإذعان للمطالب المرجوة من ناحية والترهيب الذي يتم عبر استخدام القوة والأعمال الزجرية غير العسكرية الأخرى، أو التهديد باستعمالها من ناحية ثانية، وبخاصة أن للقوة أهميتها- أحيانا- في الدفاع عن المصالح المهددة بأقل ما يمكن من الخسائر، مع الاحتفاظ بقنوات الاتصال مفتوحة وتجنب الارتجال، في اتخاذ القرارات للحيلولة دون إقدام الطرف الآخر على القيام بعمل عسكري قد يُفشل إدارة الأزمة تماما. [14]

والجدير بالذكر أن فترة الحرب الباردة قد شهدت استثمارا للقوة في إدارة العديد من الأزمات الدولية عبر سياسة الردع. [15] ويشير الباحثون إلى أن تحديد مبادئ إدارة الأزمة الدولية- من منظور مدى استخدام القوة- إنما يكون في سياق مستويات تحليل إدارة الأزمة.

ومن هذا المنطلق ركزت الدراسات الخاصة بإدارة الأزمات على المقومات الشخصية لصانعي قرارات إدارة الأزمات، فيما يعرف بالتحليل الجزئي (Micro-Analysis) كما كرست دراسات أخرى اهتماماتها على العوامل المتعلقة بسلوك الدول ومحددات الصراع فيها، وهو ما يعرف بالتحليل الشمولي أو الكلي (Macro-Analysis)[16].

ويخلص المحللون من خلال المستويين للتحليل إلى القواعد التالية [17]:

1- المحافظة على السيطرة المدنية العليا للخيارات العسكرية.

2- اختلاق توقعات تساعد على التأني في معدل الأعمال العسكرية وذلك بغرض توفير وقت كاف للأطراف لتبادل الإشارات الدبلوماسية والاتصالات.

3- التنسيق بين التحركات الدبلوماسية والتحركات العسكرية، وذلك في إستراتيجية متكاملة تستهدف إنهاء الأزمة دون حرب.

4- تحديد الخيارات الدبلوماسية والعسكرية التي تترك لأحد الأطراف مخرجا من الأزمة لا يتضارب مع مصالحه الرئيسية.

ورغم اختلاف الباحثين في تحديد النطاق المنهجي لإدارة الأزمة إلا أن جلّ الدراسات ركّزت على العوامل المحيطة بمتغّيرات القوة في نطاق السبب أو النتيجة، أي حسب المنظورين البنيوي والوظيفي في تفسير الأزمة. ولعل أهم المجهودات الكبيرة في البحث المقارناتي للأزمات الدولية، ترجع إلى Dina A.Zinnes الذي وضع برنامج عمل حدد فيه العلاقات بين مختلف المتغيرات الأربعة التالية[18]:

1-إدراك التهديد   3- التعبير عن الكره

2- إدراك اللاّصداقة   4- قياس التفاعل الإيجابي بين الأطراف

وحسب Zinnes فإن طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات، تكون محددة تبعا للفرضيات الثلاثة عشر الآتية:

1- إن الدول خارج التكتل تعتبر أكثر تهديدا من أية دولة أخرى داخل التكتل.

2- يوجد هناك تهديد أكبر بين الدول خارج التكتل.

3- يوجد هناك علاقة إيجابية بين إدراكات التهديد وإدراكات اللاّصداقة.

4- إن الدول خارج التكتل تعتبر أكثر تهديدا من نظيراتها في التكتل.

5- يوجد هناك علاقة إيجابية بين تعبير (س) للتهديد لـ (ص) وإدراك (ص) لتهديد (س).

6- هناك علاقة إيجابية بين تعبير(س) للخوف لـ (ص) وإدراك (ص) للاّصداقة (س).

7- هناك علاقة إيجابية بين إدراك التهديد وإدراك الخوف.

8- هناك علاقة إيجابية بين إدراك اللاّصداقة والتعبير عن الخوف.

9- هناك علاقة إيجابية بين تعبير(س) للخوف لـ (ص) وتعبير(ص) عن الخوف لـ (س).

10- تذبذب التفاعل داخل التكتل سوف يكون أعظم مما هو بين التكتلات.

11- هناك علاقة سلبية بين إدراك الخطر المهدد ودرجة التفاعل.

12- هنالك علاقة سلبية بين إدراك اللاّصداقة ودرجة التفاعل.

13- هناك علاقة سلبية بين إدراك خوف (س) لـ (ص) ودرجة تفاعل (ص) مع (س) مثلا.

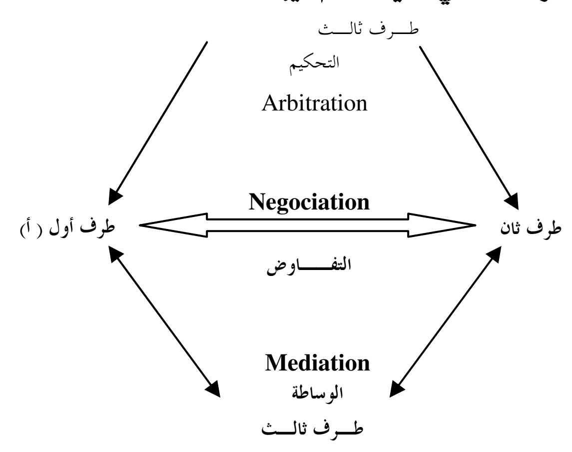
وحسب زيني فإن اتخاذ القرارات في الأزمات يعتمد مبدئيا على هذه الفرضيات. وقد أشار الأستاذ David C. Schwartz إلى أن تطوير نظرية للازمات الدولية يتمّ عبر معرفة ما وراء فرضية Zinnes [19].

2/ مقاربات تدخل الإتحاد الأوروبي كطرف ثالث:

من بين المسائل المتعلقة بحدود استخدام القوة في إدارة الأزمات الدولية تلك الخاصة بحالة تدخل الطرف الثالث (Third Party intervention). وعليه، فإنه عن طريق اتخاذ إجراء معين، قد يجد الطرف الثالث النافذ القوي نفسه قد انخرط في النزاع كطرف من أطرافه تماما.

ويوضح الشكل التالي رقم (1) كيف يمكن للطرف الثالث أن يقوم بدور الحكم، سواء برضى أو بدون رضا أطراف النزاع أو الأزمة، أو أن يقوم بتسهيل عقد مفاوضات بين الأطراف، أو التوسط بينهم باستخدام وسائل قهرية أو غير قهرية.

كما أن مصطلح القوة هنا يعتبر مصطلحا مبهما، فمن ناحية هو يعني القوة على القيادة والإلزام أو القهر أو استخدام القوة بشدة، ومن ناحية أخرى، يعني قوة التحفيز على التعاون وعلى إضفاء الشرعية، قوة الإقناع أو استخدام القوة بلين، فاستخدام القوة بشدة ظل دائما أسلوبا هاما في حالات النزاعات والأزمات العنيفة، بينما تستخدم القوة بلين خاصة في حالات النزاعات التي لا يستخدم فيها العنف[20].



house (eds) 1999. Source: Miall, Ramsbotham and Wood

الشكل (1) تدخل الطرف الثالث بصورة قهرية أو غير قهرية [21]

ويطلق Kenneth Boulding مصطلح قوة التهديد (Threat Power) على النوع الأول من استخدام القوة بشدة، كأن يقول الطرف المتدخل لأحد الأطراف أو لهما معا: "أفعلا ما أريد وإلا سأفعل مالا تريدان"، ثم يميز Boulding بين شكلين من أشكال استخدام القوة بلين، الأول قوة التبادل (Exchange Power) والمرتبطة بنهج الصفقات والمساواة، كأن يقول المتدخل في النزاع لأطرافه: " افعلوا ما أريد وسأفعل ما تريدون".أما الشكل الثاني فهو القوة التكاملية (Integrative Power)وهي ذلك النوع المرتبط بالإقناع، ونهج حل المشكلة لإحداث التحول على المدى الطويل، كأن يقول المتدخل لأطراف النزاع: " دعونا نعمل معا شيئا مفيدا لنا جميعا" وبالتالي فإن القائمين على حل النزاع يحاولون بقدر الإمكان عدم استخدام" قوة التهديد" ويستعيضون عنها باستخدام قوة التبادل والتكامل.

ويلجأ عادة المتدخل في اختيار الملائمة من منظور شكل استخدام القوة إلى ما يسميه Graham T Allison بالعدسات الفكرية (Conceptuel Lenses) [22] وعموما – وحسب هذه الحالة– فإن مفهوم القوة ينقسم إلى ثلاثة عناصر متميزة [23]:

1- أعمال التأثير والنفوذ التي تؤثر بها الدولة في غيرها من الدول.

2- الإمكانيات المستخدمة في توجيه التأثير أو النفوذ الوجهة الناجحة.

3- الاستجابة لعمليات التأثير هاته.

وقد يستخدم الطرف الثالث كل أشكال القوة التي ذكرناها، وقد يكون مفيدا استخدام مفهوم تدخل الطرف الثالث للتمييز بين الوسطاء الأقوياء (النافذين) (Powerful Mediators) الذين يستخدمون ما لديهم من قوة الموارد التي يتمتعون بها، والوسطاء الذين لا يملكون القوة (Powerless Mediators)، والذين لا يتعدى دورهم في التدخل مجرد توفير قنوات الاتصال والتسهيلات، ويمكن المقارنة بين التدخل القهري، وغير القهري على النحو التالي:

❖ التدخل القهري	❖التدخل غير القهري
- الإلزام	- الوساطة النقية
- القهر بغير استخدام القوة	- التوفيق وحل المشكلة
- الوساطة العضلية	- المساعي الحميدة

ويحاول Martin Wigh تبرير التدخل، لكن دون تحديد طبيعة الطرف الثالث، على أنه مجرد ضرورة مناسباتية في العلاقات الدولية، يعزى إلى الاستقرار في ميزان القوى، والاهتمام أيضا بقضايا الأمن الإقليمي، فالتدخل حسب الأستاذ Wigh من الأحسن أن يتم في إطار الاعتماد المتبادل ودون اللجوء إلى القوة[24].

ويعتبر تصنيف Michael lund من أهم التصنيفات المعاصرة لمقارابات التدخل في إدارة الأزمة الدولية، ويقسمها وحسب الجدول(1) أدناه كالآتي[25]:

I- المقاربات العسكرية (Military Approaches)
أ- عراقيل استخدام القوات المسلحة (طبيعة الوضع)
ب- تهديد أو استخدام القوات المسلحة (حسب طبيعة الوضع).
II- المقاربات اللاعسكرية (Nonmilitary Approaches)
أ- معايير دبلوماسية الإكراه والضغط (دون استعمال قوات مسلحة)
ب- معايير دبلوماسية لا إكراهية وغير ضاغطة.
III- مقاربات التطور والإدارة للتخطيط.
أ- سياسات لأجل تطوير التقدم الاقتصادي والاجتماعي.
ب- إعلان وتدعيم حقوق الإنسان، الديمقراطية وقيم أخرى.
ج- وجود هيئات وبنى حكومية للبحث في الحل سلميا.

وتؤكد تدخلات الإتحاد الأوروبي في العديد من بؤر الأزمات الدولية (إفريقيا والشرق الأوسط) النمذّجة الواقعية للإدارة المدنية للأزمات (Civilian crisis management) والإدارة العسكرية للأزمات(military crisis management) ، فحسب التصور الأوروبي، فإن إدارة الأزمة يمكن تعريفها كعمل منظم يهدف إلى الإصلاح، الخفض والوقاية من التصعيدات لحالة الأزمة المؤقتة. وهنا فإن المقاربة اللاّعسكرية لإدارة الأزمة تدرك على أنها حل سريع وقصير المدى، على الرغم أن إدارة ما بعد النزاع تفترض بناء السلام ومنع حدوث أزمة من خلال، تطوير السياسات الاجتماعية والاقتصادية، تقديم المساعدات الإنسانية وإعادة الإعمار والبناء وإعادة الإدماج في المجتمع الدولي. ويدل ذلك أيضا أن قدرات الإتحاد الأوروبي وجهت إلى القيام بوظائف أخرى في إطار عمليات طويلة المدى [26].

ويمكن التأكيد على أن أصعب مراحل معالجة الأزمة تلك المتعلقة بحالات بناء السلام (Peace- Building) حيث أن التوصل إلى حل للأزمة يعتمد أساسا على متغير الزمن، ولعل أوضح المقاربات في تفسير أداء الاتحاد الأوروبي لإدارته للأزمات تلك المتعلقة بمفهوم الأمن الملائم والشامل (sécurité compréhensive et globale). فعلى المستوى الدولي نجد أن الحوار النظري حول الأمن الملائم قد طور كل من وسائل تسوية النزاعات والوقاية منها والديبلوماسية الوقائية،كما أنه طور كذلك الإدارة اللاّعسكرية للأزمات.

وعموما فإنه من الواضح جدا أن الأزمات العسكرية تتطلب تسوية غير عسكرية، وفي أغلب الأحيان سياسية، لذا نجد الاتحاد الأوروبي بحاجة إلى مقاربة أكثر إستراتيجية لمعالجة أسباب النزاعات والمصادر الأزمات والوقاية منها، وتلك المقاربة ممثلة في الإدارة البنيوية للأزمات على المدى الطويل (gestion structurelle des crises à long terme) [27].

ويُتَرجم هذا الوضع الأوروبي أمام حالات اللجوء إلى استخدام القوة، بتفسيره ضمن منظومة قيم القوة المدنية (Puissance civile) و تميزه بذلك في إطار المسار الدولي عن باقي الفواعل الدولية[28]. ويمكن تحليل رغبة الاتحاد الأوروبي في الوصول إلى تصور موحد لإدارة الأزمات من خلال مفهوم مجتمعات الأمن Les communautés de) sécurité (حسب المقاربة البنائية(L'approche constructiviste)،حيث أن الرغبة في الانتماء هي التي تدفع الدول إلى التكتل وليست علاقات القوة (فرضية واقعية) أو تأثير المؤسسات (فرضية ليبرالية) [29].

إلا أن هذا التصور المشترك يجعل تصور الاتحاد الأوروبي متناقضا بخصوص تحقيق ما يسمى بالأمن الإنساني(Sécurité Humaine)،حيث أن هذا المفهوم يطعن في استخدام الوسائل العسكرية في حين أن مجهودات الاتحاد الأوروبي في حماية الأشخاص تتطلب تقوية وتحسين القوة العسكرية.

لكن تعدد صور الأمن، من أمن إنساني إلى أمن شامل (Sécurité Globale)، إضافة إلى الطبيعة الاستمرارية للسياسة الخارجية الأوروبية، يجعل ضبط ورسم نموذج متكامل يمكن من خلاله تحديد موقع وأهمية إدارة الأزمات أمرا صعبا خاصة إن لم نغفل نظرياً آليات وميكانيزمات اتخاذ القرار، أين يصعب فعلا الفصل بين قرار الأزمة - حيث تبرز أهمية توقيت التدخل - وقرارات السياسة الخارجية حيث تظهر أطر تجسيد المصلحة الأوروبية.

وعموما يمكن فحص أداء الاتحاد الأوروبي من خلال عمليات التدخل متعددة الأطراف لأجل السلم والأمن Interventions Multilatérale de paix et sécurité حيث يتحدد نطاق ومجال كل من الإدارة المدنية أو الإدارة العسكرية للأزمات في إطار محاولة الفصل بين الأهداف المدنية والعسكرية للتدخل، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال تطور عمليات التدخل متعدد الأطراف والتي يمكن اختصارها في الجدول(2) الموالي:[30]

الفترة / الخصائص	قسرية	غير قسرية
الجيل الأول: 1989/1919	- أمن جماعي.	- إعادة السلم- الملاحظة. - إعادة البناء- حفظ السلم.

الجيل الثاني: بدأ من 1989	- فرض السلم. - تدخل إنساني.	- حفظ السلم الموّسع. - دعم وتقوية السلم. - مساعدات إنسانية.

❖جدول رقم (2): التدخلات متعددة الأطراف لأجل السلم والأمن

وفي سياق هذا التقسيم يمكن إدراج أداء الإتحاد الأوروبي في الجيل الثاني والموزع حسب صنفين للتدخل، قسري وغير قسري' إلا أن ما يمكن تأكيده، هو أن طبيعة تدخلات الإتحاد الأوروبي سواء القسرية منها أو غير القسرية تبقي مرهونة بمدى تحقيق تصور مشترك أوروبي لمفهوم الأمن.

وقد حاول Bjorm moller تفسير إستراتيجيات الأمن ضمن ما يسمّيه بنموذج الأمن داخل المخبر الأوروبي (Security Models in The European Laboratory) حيث يأتي بشرح لما يتبع استعمال الوسائل العسكرية وغير العسكرية (Military and non-military means) مركزا على عمليات التدخل متعددة الأطراف (Multilateral action) ويخلص إلى أن مسار التصور الأوروبي الموّحد للأمن يشمل الاهتمام بالأهداف المحققة من مفهوم السلم الديمقراطي (Democratic Peace)، والذي يوازي مسار التكامل الأمني[31].لكن هذا يوضح جليا قصور السياسة الخارجية التقليدية " Politique étrangère traditionnelle". إذن محاولة تقوية الاستقرار إلى أقصى مستوياته في المناطق الأخرى، عن طريق سياسة خارجية هيكلية (Politique étrangère structurelle)على مدى طويل للقضاء على أسباب الأزمات الدولية. وهنا يأتي التنبيه إلى ضرورة التكامل بين السياسات الخارجية التقليدية للدول الأعضاء والسياسة الخارجية المؤسساتية المشتركة كأساس لبلورة مفهوم التصور المشترك الأوروبي لإدارة الأزمات الدولية[32].

3 / التأسيس النظري لأداء الإتحاد الأوروبي كفاعل دولي:

إن اعتبار الاتحاد الأوروبي كفاعل، لا يأتي من مجرد التسليم بذلك فقط، ولكن هو نتاج تحليلات إمبريقية (Empiriques) وتساؤلات في أطر منهجية ونظرية منتظمة [33]. وإذا كانت الأدبيات المتعلقة بالإتحاد الأوروبي تحاول تحديد وبانتظام إشكالية حضوره على الساحة الدولية، وإذا كان المحللون أيضا يقترحون له مفاهيما جديدة مثل مفهوم"القوة المدنية" Puissance civile" أو مفهوم النظام "Régime" فإن مفهوم الفاعل (Actors) -دون شك- يضمر طابعا إشكاليا، خاصة عندما يقترن الأمر بتقييم دور الإتحاد الأوروبي في حقل العلاقات الدولية، كما انه كذلك صعب إيجاد مفهوم للفاعل

يمكن تكييفه ودور الإتحاد الأوروبي انطلاقا من مخرجات نماذج أدواره وغزارة الحوارات النظرية على مستوى مؤسساته.

لذا تقترح Barbara Delcourt بهذا الصدد، محاولة إيجاد معايير وسلّم يمكن اعتماده بانتظام في تحليل العلاقات الخارجية للإتحاد الأوروبي، وهذه الخطوة يمكن اعتبارها ذات طبيعة عملية لأجل تحديد هوّية الفاعل، وأيضا لملاحظته وبشكل إمبريقي هل هو فعلاً فاعل؟ وقد اعتمدت Delcourt في تحليلها على أزمة كوسوفو كنقطة ارتكاز لأولى المحاولات التطبيقية[34]، تم من خلالها الاستناد إلى بعض مسلمات البنائية، نورد منها ما اقترن بإشكالية الفواعل[35]:

1- إن الفواعل على الساحة السياسية الدولية، سواء كانوا دولاً أو غيرها، يمثّلون ويشكّلون بنى اجتماعية (Social constructions) هي نتاج المسار التاريخي المعقد والذي يأخذ أبعادا اجتماعية سياسية مادية وإيديولوجية.

2- إن الفواعل منمذّجة كما يعاد نمذّجتها وفقاً للتطبيقات السياسية التي تسيّر وتُدير فهم اجتماعي تتقاسمه.

3- إن النظام الدولي ليس إستاتيكيا، وهياكله ليست مرجع لطبيعة الفواعل.

4- إن المناهج المتبناة في هذا النوع من البحوث، تقوم من جهة بتحليل مدى اهتمامات الفواعل بتنظيم عالمهم الاجتماعي، ومن جهة أخرى بتفسير العلاقات بين مختلف هذه الاهتمامات والبنى والتطبيقات الاجتماعية التي تفترضها.

5- إن هدف النظرية ليس الشرح أو حتى التنبؤ (Prédiction) في إطار تحول تاريخي وعام للسببية، ولكن الهدف منها هو الفهم للمسار أو الإطار والمعرفة التطبيقية.

وإذا كان تحديد وضبط دور الفاعل، يتطلب النظر إلى نتائج الفعل أو التدخل، فإنه لن يتسّن لنا كذلك تحديد هويتّه دون عقد مقارنة ضمنية للعلاقات التناسبية بين أهدافه ومقارباته الأمنية من جهة، وتحول طبيعة التهديدات التي تفرض نموذجا خاصا للمعالجة من جهة أخرى.

فالأمن المجتمعي (Sécurité sociétale) مثلا، يتطلب إعداد نظام جديد لشكل عملي تدخليّ وهذا ما يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تحقيقه من خلال توسيع نطاق الإدارة المدنية للأزمات والذي لا يقتصر هنا فقط على المناطق الخارجة عن حدوده، ولكن إدارة الأزمة بمفهوم الأمن المجتمعي والإنساني داخل تنظيمه الجغرافي، أي أن التدخل يكون حسب السياسة الخارجية والدفاعية للفاعل[36].

وهنا فإن مفهوم الأمن المركب(Security complex). يشكل منهجا جديدا لتفسير هذا الأمن الموّسع للدول، والذي يعرّف على أنه كلٌّ متكوّن من مجموعة دوّل يجمعها قلق أمني مشترك، بشكل يجعل أمن الدولة الواحدة -أو العضو- غير قابل للانفصام عن أمن المجموعة، وفي هذا المعنى يقترب مفهوم الأمن المركب من مفهوم مجتمع الأمن Communauté de sécurité والذي أسس له Karl Deutsch [37].

ويتدخل الإتحاد الأوروبي كطرف الثالث في أغلب حالات إدارته للأزمات الدولية، وإذا سلمنا أن تدخلّ الطرف الثالث يكون عادة وظيفيا أي فعالاً، وأن قياس هذه الفاعلية والفعاّلية تكون حسب معايير كميّة ونوعية لوسائل المستخدمة وأيضا خاصيّة التدخل نفسها[38]، فإلى أي مدى يعدّ تدخل الاتحاد الأوروبي كطرف ثالث في إدارته للأزمات فعالاً ؟ ويأتي طرح هذا السؤال في سياق تأويلي لما قد يمكن أن تمليه الضرورة التحليلية، والتي تعني بالنواحي التفسيرية لتيبولوجيا أداء الإتحاد الأوروبي كفاعل.

ويسعى الاتحاد الأوروبي في إطار البعد الجماعي والهوية الإقليمية (Régional identity) إلى تشجيع اتخاذ القرار الجماعي (Décision making group) وهو في طريقه للتحرر.حسب كلا من Bethany Aquilina و Graves Tompkins من القرارات الوطنية الأقل قوة للدول الأعضاء، وهو بذلك أيضا ظاهرة يصعب تفسيرها. [39]

وتنظر الواقعية التقليدية إلى تنظيم الاتحاد الأوروبي كفاعل دولي، « EUs as an international actor » له حضور واضح في النظام الدولي، وهو يتمتع حسب الواقعيين بمقدرات اقتصادية،عسكرية وقدرات دبلوماسية وسياسية قوية. [40]وهنا تتضح أهمية نمذجة بنى ومؤسسات الاتحاد الأوروبي في إطار مقاربة نظرية، لفهم وتفسير ما يجري داخل العلبة السوداء الممثلة للسياق الوظيفي المؤسساتي الأوروبي من جهة ونطاق الفعل الأوروبي على المستوى الدولي من جهة ثانية. فالاتحاد الأوروبي تنظيم وبناء معقد،يفاوض بين الدول الأعضاء، حيث أفعالها محددة بمعايير إجراءات، والتي يجب للنظرية أن تدرجها نظريا ضمن مؤسسات وهياكل اتخاذ القرار الأوروبي لفهم مختلف قنوات التمثيل.[41]

إلا أن هذا لن يكفي لترجمة الأداء الأوروبي في إطار هوية سياسية، لأن القصور في هذا النهج الوقائي يتضح من خلال صعوبة التنسيق بين الفعل العسكري والفعل الإنساني من جهة، واستعصاء تحقيق إدراك مشترك للدول الأعضاء، تجاه مقاصد وأهداف التدخل من جهة أخرى.

إن النشر العسكري الوقائي للقوات (Preventive Deployment) في مناطق الأزمات إجراء عملي يفسر نظرياً ارتباط المفهوم الوقائي بمراحل إدارة الأزمات وفقاً لمنطق الدبلوماسية الوقائية. فإدارة الأزمة تفترض أن المعالجة قائمة، في مستوياتها المختلفة، أما الوقاية من الأزمة فأساسها النظرة المستعجلة إلى بوادر ظهور تهديدات أو أزمات أو التدخل في أدنى الآجال لتقليص وخفض درجة الضغط الأزموي. ويؤكد Henry Zipper في هذا الصدد، أن مقاربات الإتحاد الأوروبي لإدارة الأزمات والتي تمزج بين آليات التدخل وطبيعة الأهداف الوقائية خلقت ما يسمى بالدبلوماسية الدفاعية، وهو مفهوم تجسد في إطار تكامل إستراتيجيات الدول الأعضاء، كما أنه نتاج ما استوجبته طبيعة الأزمات الحالية [42].

وهو كذلك نهج وقائي يتميز بالاستمرارية كونه يعتمد إمكانيات دفاعية دائمة، من شأنها تفعيل التعاون والتكامل بين الدول الأعضاء. ولأن الوقاية من الأزمات كمسار تولد على الأقل شعورا بالمسؤولية المشتركة، ومن ثمة العمل في إطار تصور موحد. [43] لكن تميز السياسة الخارجية الأوروبية بقوة السياسة الخارجية ما بعد السيادية يجعلها فريدة من جهة، ولكن من جهة أخرى تجعل الوقاية من الأزمات في إطار حدود الفعل الوقائي- تعاني مشكلين [44]:

- الأول: الشعور بمدى خطورة الأزمة ووجوب الفعل الوقائي، لن يتأتى إلاّ إذا استشعرت الدول القوية – العضوة في الإتحاد الأوروبي- بذلك وبأن مصالحها تستدعي التدخل.

- الثاني: على الرغم أن مفهوم المصلحة الوطنية لا زال غير واضحاً في سياق تطور مفهوم المصلحة المشتركة للإتحاد الأوروبي، ورغم هذا الفصل والاختلاف في الناتج النوعي والكمي لمفهوم المصلحة إلا أن اتخاذ القرار بشأن التدخل الوقائي يحكمه معيارين:

1- الأرباح (بالمفهوم الواسع) والتكاليف (المالية والإنسانية) المتعلقة بالفعل الوقائي.

2- المخاطر التي تنجر عن هذا التدخلّ، واحتمالات تصعيد الأزمة نتيجته [45].

ورغم ذلك تبقى الوقاية من الأزمات من أهم المسائل المطروحة في أجندة الإتحاد الأوروبي لإدارة الأزمات كما أنها كفيلة بتفسير الأداء الأوروبي كفاعل إقليمي على الأقل. إذن يمكن القول أن مفهوم الدبلوماسية الوقائية يدور حول الدور الذي يمكن أن يقوم به طرف ثالث مقابل طرفي أو أطراف النزاع لمنع تحول أزمة كامنة إلى صراع مسلح[46].

وحسب مفهوم الاتحاد الأوروبي فإن الإدارة المدنية للأزمات هي التدخل اللاّعسكري في الأزمة لإيقاف موجة التصعيدات وإيجاد تسهيلات مرافقة بحلول ناجعة، وعموما يميز الخبراء الأوروبيون بين مصطلحين اثنين:

الأول: هو الوقاية من الأزمات: والمتمثلة في مجموعة الأفعال والترتيبات القبلية للمواجهة التحضيرية لأي خطر أو تخوف مفاجئ.

الثاني: وهو إدارة الأزمات: ويعني التدخل حين وقوع العنف.

ولكن المهم من إيراد هذين التعريفين، هو ما يسميه (Chris lindborg) بالتداخل بين كل من الوقاية من الأزمات وإدارتها في إطار مرحلة بناء السلام لما بعد النزاع، والتي تعتبر وسيلة ظرفية أخرى للوقاية من الأزمات كما أنها أيضا جزء من أهم النقاشات حول مستوى الإدارة المدنية للأزمات[47].

وتولي المؤسسات الأوروبية اهتماما كبيرا للإدارة اللاّعسكرية للأزمات (Gestion non militaire des crises)، فهذه المقاربة مدمجة في إطار إجراء عام خاص بالمساهمة لأجل السلام، والذي يغطي جوانب عدة: [48]

- إنقاذ أرواح بشرية.
- إدارة الآثار والانعكاسات الثانوية للنزاعات على الدول الأعضاء للاتحاد الأوروبي.
- تنسيق الفعل الأوروبي.
- حفظ النظام العام.
- وقاية، إدارة وتسوية سلميا النزاعات

ويمكن تلخيص جهود الاتحاد الأوروبي في تفعيل الربط الوظيفي بين الآليات المدنية والعسكرية فيما يلي: [49]

1- تحديد طبيعة الأخطار الناجمة عن النزاعات والأزمات قيد المعالجة.

2- اعتماد المؤشرات التي يتم بواسطتها القضاء على هذه الأخطار.

3- تحديد الخيارات والبدائل الإستراتيجية لبناء السلام.

4- البحث في مؤشرات تقييم خطوات السلام ونجاحها.

5- تحديد وضبط القطاعات الممثلة والمرسومة في أهداف التدخل. (سواء كانت اقتصادية اجتماعية وحتى ثقافية).

6- ضبط جدول عمل يحدد المجالات التي يتدخل فيها الاتحاد الأوروبي، ويحدد كذلك كيفيات تقييم التدخل في إطار ما يسمى بـ: "مرحلة تحليل الأزمة".

ويبقى من المهم فتح النقاش حول النماذج المتعلقة بالدور الدولي للاتحاد الأوروبي(Les différents modèles pour le rôle international de l'UE) وقد تم فحص ثلاث نماذج حتى الآن: (حيث تم تحليل أداء الاتحاد كفاعل في العلاقات الدولية حسب تفسيرات هذه النماذج):

1- نموذج القوة المدنية (Puissance civile).

2- نموذج القوة العسكرية (Puissance militaire).

3- نموذج القوة المعيارية / القيمية (Puissance normative).

ويرجع أهم إسهام في نموذج القوة المدنية لـ François Duchêne الذي ينطلق منذ البداية من فكرة التكامل الأوربي التي تتضمن حسبه مظهرين أساسيين: [50]

الأول: يركز على الإسهام في تحقيق السلم الدولي.

الثاني: يتأسس على إرادة القوة (Volonté de puissance).

وحسب Duchêne فإن الاتحاد الأوروبي – وفي إطار المسار التكاملي –وصل إلى مفترق طرق، حيث يتعين عليه اختيار الاتجاه الذي سيتبعه وهنا سيكون أمام ثلاث خيارات ممكنة:

1- قوة عظمى (Super puissance).

2- قوة مدنية (Puissance civile).

3- التزام الحياد (Neutralité).

لكن Duchêne يفضل أوربا كقوة مدنية، وكي يصبح الاتحاد الأوروبي فاعلا مطاعا وله القول الفصل يجب أن يكون أكثر انسجاما في ميادين الأمن، مجسدا بذلك مفهوم الفاعل الجماعي (Acteur collectif) الذي تتميز أهدافه ووسائله بالطابع المدني.[51]

ويقدم Hedley Bull عدة انتقادات – في إطار نموذج القوة العسكرية– لمفهوم الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية، حيث يعتبر هذا المفهوم تناقضا دلاليا (contradiction sémantique)، لما يعانيه الاتحاد من جمود أو تصلب أوروبي (Eurosclérose). وحسب فرضية H.Bull المؤسسة على قابلية التأثر العسكري (Vulnérabilité militaire) لدول أوروبا الغربية، كان على الأوروبيين تحقيق اكتفاء ذاتي أكثر في مجال الدفاع والأمن،ويطرح H.Bull بعد هذا، عدة شروط لإستراتيجية أوروبية حقيقية: [52]

أولا: كان على أوروبا الغربية امتلاك الحد الأدنى من قوات الردع النووية.

ثانيا: كان عليها رفع وتنمية قواتها التقليدية نوعيا وكميا.

ثالثا: كان على ألمانيا الغربية أن تلعب دورا أكبر في مجال الأمن.

رابعا: كان على فرنسا أن تبقى وفية للمقاربة الديغولية (L'approche gaullienne).

خامسا: كان على المملكة المتحدة تغيير سياستها.

سادسا: كان من المهم مراقبة ردود فعل القوى العظمى.

سابعا: كان على أوروبا الغربية أن تسهم في بناء نموذج –خاص ومميزا لها– لوحدة سياسية وإستراتيجية.

أما النموذج الثالث، والذي يمكن أن يفسر من منظوره دور الاتحاد الأوروبي على الساحة الدولية، فهو الذي ينظر إلى الاتحاد الأوروبي كقوة معيارية / قيمّية (Puissance normative).لكن ما يمكن الإشارة إليه، هو أن لنموذج F.Duchêne مرجعية قيمية مؤسسة على القيم المدنية والديمقراطية للفاعل كقوة مدنية. فالمختصون اهتموا كثيرا بدراسة القيم الدولية والأبعاد القيمية للاتحاد الأوروبي وحسب ذلك يعتبر Ian Manners " أن الاتحاد الأوروبي لا يمثل قوة مدنية ولا عسكرية، فهو قوة معيارية متميز بمبادئ مشتركة". والقوة المعيارية للاتحاد الأوروبي، تترجم من خلال مجموع القيم الموضوعة، النابعة عن مبادئ المؤسسين التقليديين (الحرية، الديمقراطية، احترام القانون، حقوق الإنسان). كما أنها تترجم من خلال الأهداف (التطور الاجتماعي، اللاّتمييز، التنمية الدائمة) وهذه القيم ليس لها هدف معلن فقط، لأنها تمثل الخصائص المشكلة لسياسة تخلق هوية فوق دولة (Identité supérieure à l'état) فهي متعلقة أيضا بالعلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي في نطاق تمارس فيها التأثير خارج حدوده وهكذا تمنح هذه القيم مفهوما لهوية الاتحاد الأوروبي الدولية. (53)

وهناك آراء أخرى متعلقة بالحوار النظري حول طبيعة الاتحاد الأوروبي كفاعل، لكنها بعيدة عن تقديم نماذج محددة. فمثلا حسب Panos Tsakaloyannis، فإن الاتحاد الأوروبي كان قد فقد دوره كقوة مدنية في بداية الثمانينات. أما Karen Smith ومن خلال تحليله لتطور الـ PESC والـ PESD حتى نهاية التسعينات، خلص إلى أن الاتحاد الأوروبي يتخلى ويتنازل اليوم عن صورته كقوة مدنية.

ويلاحظ Christopher Hill ما يسميه " قوة مدنية وقطب سياسي" (Bloc Politique) وهو منطلق تستعمل ضمنه القوة الاقتصادية مع نهايات سياسية دون اللجوء مهما كان إلى الوسيلة العسكرية. أما حسب نموذج Hanns Maull، فإن الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية ليس له إلا خيار الحفاظ على طابعه المدني. كما يشير إلى ضرورة التعاون

لبلوغ الأهداف الدولية، وذلك بتركيز الدول الأعضاء على الوسائل غير العسكرية وتطوير البنى فوق الوطنية(Supranationales) ليتسنى معالجة المشاكل الدولية الأكثر خطورة. لكن هذا التصور لا ينفي مطلقا استعمال القوة العسكرية في حالة الدفاع عن مبادئ القوة المدنية، حيث لا توجد وسائل أخرى بديلة. [54]

وخلاصة القول أن لهذه النماذج نقاط قوة وضعف، غير أنها تمنح على الأقل جدولا عاما لتصورات الاتحاد الأوروبي المتعددة، والمطورة في ظروف وأطر تاريخية مختلفة، وتبقى قيمة هذه النماذج من ناحية القدرة التفسيرية لأدوار الاتحاد الأوروبي في إدارة الأزمات الدولية، قاصرة عن تحديد هوية للنمط التعاوني الأوروبي، خاصة مع تعقيدات العالم الحالية.

4 / مشاكل التصور الأوروبي المشترك في إدارة الأزمات الدولية :

هناك العديد من المشاكل والعوائق التي رافقت مسار التطور المؤسساتي الوظيفي والعمليّاتي للاتحاد الأوروبي في مجال إدارة الأزمات الدولية، وقد أظهرتها مختلف تجارب الاتحاد المتعلقة بميادين الوقاية وإدارة الأزمات في كل من أوروبا، الشرق الأوسط وإفريقيا، وهذه العوائق قد تؤثر إما على فعالية وناتج الفعل الإداري حال التدخل من طرف الاتحاد، أو على مصداقية الاتحاد الأوروبي كفاعل دولي كفء في ميدان إدارة الأزمات الدولية. ويمكن دراستها (المشاكل) وتحليلها من خلال ثلاث مستويات عامة، يُفسر وفقا لها السلوك الخارجي للاتحاد الأوروبي وهويته كفاعل في العلاقات الدولية، وهي:

1- مستوى التجانس(Cohérence).
2- مستوى الاستقلالية(Autonomie).
3- مستوى مرجعية التفويض أو السلطة.(Autorité)

وأمام هذه التحديات، فإن الحل يكمن في أن تكون السياسة الخارجية والأمنية المشتركة (PESC) واجهة الاتحاد الأوروبي كفاعل أمن تعاوني، وهو نموذج يتأسس على خمس مبادئ أساسية تم تفسيرها وظيفيا حسب المحيط الدولي ومعضلة الأمن الراهنة، وهي: [55]

1- **المعيارية** (Normativisme): إن اللجوء إلى القوة العسكرية من الضروري تنظيمه وتقنينه حسب القيم المدنية، ووفقا للقانون الدولي العام، وفي إطار التأويل ما بعد الحداثي (Interprétation post- Moderne) فإن أهداف اللجوء إلى القوة هي تحويل النزاعات العنيفة إلى ديناميكية غير عنيفة، والمساهمة في الأمن الشامل.

2- **الملاءمة** (Pertinence): حيث تتم نمذّجة تطور العلاقات الخارجية بشكل يخدم معالجة المشاكل الحالية.

3- **التضمين:** (Inclusivité): ويقصد به إقصاء الفرضية التي تقول بتناقض المقاربتان العسكرية والمدنية، فجدلية القوة المدنية والقوة العسكرية توضح بالتأكيد وجود هاتين المقاربتين المختلفتين، لكن التسليم بقوة مدنية مجردة من الوسائل العسكرية يُفقدها الكثير من الوسائل المهمة للتحكم ونمذجة الوضع الدولي، كما أن الوسائل العسكرية وحدها لن تكون كافية للاستجابة لكل التحديات، وهنا تكمن أهميته بروز نموذج القوة كمنوذج تضميني.

4- **مقاربة متعددة الأبعاد** (Approche Multidimensionnelle): تعقيد التحديات الأمنية اليوم يفرض التعامل مع فواعل غير دولية حول مسائل ذات طابع اجتماعي بالأساس والتي لها أبعاد أمنية. ومع ازدواجية النظام ما بعد الدولي، إلى عالم دول وعالم كيانات ما تحت دولية (Entités sub-étatique) استوجب التعامل مع فواعل متعددة، اعتماد مقاربة متعددة الأبعاد.

5- **تعدد الأطراف** (Multilatéralisme): مواجهة التحديات الجديدة للسلم والأمن تتطلب تعاونا متعدد الأطراف، حيث يكون أمام الاتحاد الأوروبي التعاون مع مختلف الفواعل الدولية قصد دعم القيم، الضوابط والمؤسسات الجهوية والدولية.

مجموع هذه المبادئ التي يتأسس عليها نموذج فاعل الأمن التعاوني، تشكل سياسة يمكن تمييزها "كحكم أمني دولي" (Gouvernance sécuritaire internationale). وللاتحاد الأوروبي في إطار إدارة الأزمات سببين وجيهين لإتباع هذا النموذج، (نموذج فاعل الأمن التعاوني): (56)

- الأول: يعتبر كلا متكاملا لسياسات ووسائل، تمكّن الاتحاد الأوروبي من الاستجابة على كل الجبهات بالنظر لتعقد المحيط الأمني الحالي.

- الثاني: هذا النموذج يناسب طبيعة الاتحاد الأوروبي من حيث معيار الدور، الذي يعتبر النموذج والمثال الأول " لتعددية الأطراف"، فهو كيان جماعي محصن بتنظيم قانوني، مؤسس على التعاون والتكامل. وعليه فإن الفرضية التي تؤكد أنه بإمكان الاتحاد الأوروبي أن يلعب دورًا مهما على الساحة الدولية، لا تشتمل على تفسير كلي يمكن من خلاله اعتبار الاتحاد الأوروبي كقوة عسكرية خارقة، كالولايات المتحدة الأمريكية (على حدّ تعبير Hans-Georg EHRHART). لكن نموذج فاعل الأمن التعاوني يبدو أكثر ملائمة، سواء بالنسبة للخصوصيات الأوروبية أو بالنسبة للتحديات الأمنية لهذا القرن(57).

الهوامش:

(1) أحمد المسلماني،"إدارة الأزمات في مرحلة ما بعد الحرب:مقاربة نظرية"،معلومات دولية،العدد57،صيف 998،ص ص 37,36

(2) نفس المرجع، ص37.

(3) محمد شومان، الإعلام والأزمات:مدخل نظري وممارسات عملية،القاهرة:دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع،2002 ص ص34،33.

(4) Hanspeter NEUHOLD, principles and implementation of crisis management, in Daniel FREI ed: international crises and crisis management, Great Britain: Saxon house,1978,p6.

(5) Ibid, p p7-13.

(6) Graham T. ALLISON, Essence of decision: Explaining the Cuban missile Crisis, Boston: little Brown and Company, 1971, p4.

(7) Ibid, p5.

(8) Ibid, p27.

(9) Charles F. HARMANN, Types of crisis actors and Their implication for crisis Management, in Daniel FREI ed, international crisis, op.cit, pp 29-31.

(10) أحمد عباس عبد البديع،" إدارة الأزمات الدولية ودبلوماسية القوة"، السياسية الدولية، العدد 111، (يناير 1993)،ص 126.

(11) شفيق ناظم الغبرا، "النزاعات وحلها: وإطلالة على الأدبيات والمفاهيم"، المستقبل العربي، السنة 16، العدد 171 مايو 1993، ص91.

(12) حسن البزاز، إدارة الأزمة بين نقطتي الغليان والتحول، لبنان: بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2001، ص88.

(13) حسن البزاز، نفس المرجع، ص 60.

(14) Frank HARVEY, rationalité et théorie prospective, un programme de recherché sur la gestion des crises internationales, revue d'étude internationales (vol 27, n°1,1996), p16.

(15) إدريس لكريني، إدارة الأزمات الدولية في عالم متحول: مقاربة للنموذج الأمريكي في المنطقة العربية، المستقبل العربي، العدد 247 جانفي 2003 ص 35.

(16) عباس رشدي العماري، إدارة الأزمات في عالم متغير، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993، ص 20.

(17) السيد عليوة، إدارة الأزمات والكوارث: مخاطر العولمة والإرهاب الدولي، الطبعة الثانية، القاهرة: مركز القرار للاستشارات 2002، ص ص 53،52.

(18) David C.SCHWARTZ, in: Charles HERMANN ed, international crises: insights from behavioral research, New York: the free press, p168.

(19) Ibid, pp 168,169.

(20) محمد أحمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية: دراسة نقدية وتحليلية، الكتاب الأول: الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،2003 ص ص 76،75.

(21) نفس المرجع، ص 76.

(22) عباس رشدي العماري، مرجع سابق، ص 21.

(23) إدريس لكريني، مرجع سابق، ص ص37،36.

(24) Herbert BUTTERFIELD, Martin WIGHT, Diplomatic investigations: essays in the theory of international politics,London; George Allenand unwin LTD ,1966,p116.
(25) Ibid, p12.
(26) Peter FINELL," Comtemporary challenges for Post-conflict Governance and civilian Crisis management", February 2002, p10. < www.abo.fi/instut/imr/norfa/peter2_contemporary.pdf >
(27) Tuomo MELASUO, sécurité compréhensive et globale: approche théorique, in: mondialisation et sécurité: sécurité pour tous ou insécurité partagée, acte du colloque international d'Alger, mai2002,Edition ANEP, 2003, p93.
(28) Barbara DELCOURT,"Usage de la force et promotion des valeurs et normes internationales:quel(s) fondement (s) pour la politique européenne de sécurité et de défense ?", études internationales (N°1,Mars2003),p7.
(29) Charles-PHILIPPE DAVID, Jean-Jacques ROCHE, théories de la sécurité:définition , approches et concepts de la sécurité internationale, paris, éditions Montchrestien,2002,p56.
(30) Jeans- FRANCOIS RIOUX,"civils et Militaires dans les opérations de paix de seconde Génération", (GRIPCI), Quebec, septembre, 1998. < http://www.er.ugam.ca/nobl/iein/article.php3?idarticle=920 >
(31) Bjorn MOLLER, "Security Models and their applicability to the Gulf: The potential of european Lessons applied",DIIS 2005
<http://www.mafhom.com/phpprw/Reviewview.php?prid=2288langw=2>
(32) Stephan KEUKELEIRE, "Au-delà de la PESC: La politique étrangers Structurelle de l'union européenne" < http://soc.kuleuven.be/pol/bib/keuleleire.htm
(33) أنظر في ذلك:
- Marcel MERLE, les acteurs dans les relations internationales , 1986.
- Henrik LERSEN ," The EU: A global military actor?" ,Cooperation and conflict journal, pp 283-302.
- Robert KISSACK, theoretical Approaches to The study of the EU as an actor in The Multilateral
system. 2003.<www.fornet.info/documents/kissack=working_paper.pdf>
(34) Barbara DELCOURT, L'union Européenne: "Acteur des relations internationales ? autorité, Autonomie et coherence de L'UE dans la crise du Kosovo." < http://centrethucydide.free.fr.article.php3?id article=612 >
(35) Keith KRAUSE, "Approche critique et constructiviste des études de sécurité."
< http://www.afric-ct.org/article.php3?id-article=489 >

(36) Thierry TARDY," L'intervention dans les années quatre –vingt- dix: réflexions autour d'un concept Evolutif."
<http://www.mil.be/rds/viewdoc.asp?lar=nl&file=doc&id=125 >
(37) Jean- JACQUES ROCHE, Théories des relations internationales, Montchrestien. 5eme édition, 2004, p59.
(38) Michel VIRALLY, The role of international organisations in mitigating and settling international crises, in: Daniel FREI ed, op. cit, pp78,79.
(39) Bethany AQUILINA,E.Graves TOMPKINS,"international crisis diplomacy ;a collective approach for the future of conflict management".2001. <http://www.princeton.edu/nlisd/wws471.html >
(40) Henrik LARSEN,"the EU:A global military Actor ?" cooperation and conflict: journal of the nordic international studies association,(vol 37 london, 2002), p283.

(41) Robert KISSACK ,op.cit.
(42) Henry Zipper de FABIANI, "Diplomatie de défense et Diplomatie préventive ; vers une nouvelle Symbiose entre Diplomatie et défense" ,Afri,2002 ,< http://www.afric-ct.org/article.php3?id article=116 >
(43) Jean DUFOURCQ , "Des forces Multinationales de prévention pour un continent européen a Réunifier ; Essai de Mise en perspective."< http://www.afric-ct.org/plan.php3 >
(44) Dario BATTISTELLA, Théories des relations internationales, presses de la fondation nationale des sciences politiques, 2003, P 304.
(45) Robert BUSSIERE, la prévention des crises: Forces et Faiblesses du concept, in, robert Bussiers, L'Europe et la prévention des crises et des conflits, paris: l'harmattan, 2000, P38.
(46) محمد أحمد عبد الغفار، مرجع سابق، ص ص250، 251.
(47) Chris LINDBORG, « European approches to civilian crisis management » , published by the britich American security information council , murch 2002, p04. <http:// basicint.org/puls/research/2002 um.pdf>
(48) Felix NKUNDABAGENZI, l'union européenne et la gestion civile des crises, (GRIP) REF GRIPData ؛G1808, 07.11.200.p06. <http://www.grip.org/bag/g 1808.html>.
(49) Alan NICOL, and others , « prevention of violent conflict and the coherence of European union policies towords the horn Africa ». October 2000. <http://www.acdi-da.ge.ca/cida_ind.nsf/0/8db35b325bea12785256ae70004de224/file/nat1.pdf >
(50) Hans-Georg EHRHART, quel model pour la PESC ?, cahiers de chaillot, N° 55, (IES), Octobre 2002, p 10. <http://www. Iss-eu.org/ chaillot/chai 55F.pdf>
(51) Ibid, p11.
(52) Ibid, p 12.
(53) Ibid, pp12, 13.
(54) Idem.
(55) Ibid, p19.
(56) Idem.
(57) Ibid, p 20.